

## احتجاجات الناصرية تكشف تضامن الجيش العراقي مع المتظاهرين

قوة من الفرقة التاسعة تواجه قوات مكافحة الشغب بالرصاص الحي



جزء من القوات العراقية معباً ضد المحتجين

مظاهرون في محافظة ذي قار بـ"تصعيد غير مسبوق" لاحتجاجاتهم، إذا لم يتم الإفراج عن زملائهم الذين اعتقلوا خلال الأيام الماضية.

وقال المتظاهرون في بيان "الحكومة لم تف بتعهداتها الخاصة بإرساء الاستقرار في الناصرية بل زادت النار حطبا فكانت ضد شعبها وعونا للفاشيين".

واشترط البيان، لوقف الاحتجاجات، إطلاق السلطات سراح جميع المتظاهرين وإسقاط التهم الكيدية عنهم ووقف حملات ملاحقة الناشطين في الحراك الشعبي الاحتجاجي.

وأضاف البيان "إذا حصل عكس ذلك، فإننا على أتم الجاهزية والاستعداد للتصعيد بقوة أكبر لم تشهدنا الحكومة من قبل".

وأما العجز عن إنهاء الاحتجاجات، فتحوّل أطراف سياسية إضفاء بعد طائفي عليه. وعمدت جهات مجهولة إلى تسريب إشاعة مفادها أن أحد ضباط قوة الجيش التي تدخلت لصالح المتظاهرين في الناصرية يدعى "عمر"، للدلالة على أنه سني وتدخل بدافع طائفي ضد قوات تابعة لسلطة شيعية. وقشلت هذه المحاولة عندما تبين أن أمر القوة الذي أصدر أمرا مباشرا بالتدخل لحماية المتظاهرين هو شيعي واسمه "علي".

وقالت المصادر إن رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي أمر بإطلاق سراح أفراد قوة الجيش في الناصرية فوراً، وفتّح تحقيق موسع لمعرفة أسباب تدخلهم وأسباب التحقيق معهم خارج الضوابط.

وأذكي تدخل الجيش حماسة واسعة بين العراقيين في مواقع التواصل الاجتماعي. إذ كتب نشطاء بأن هذه الحادثة دليل على أن المتظاهرين ليسوا لوحيدهم.

وتعيش الناصرية منذ أيام على وقع معلومات بتحرك ميليشيات موالية لإيران لتصفية حركة الاحتجاج قبل

موجة الاحتجاج الجديدة التي انطلقت قبل أيام في مدينة الناصرية بجنوب العراق، شهدت ظاهرة غير مسبوقة بالبلد تمثلت في انحياز الجيش للمتظاهرين ضد قوات مكافحة الشغب التي حظيت بمساندة بعض كبار قادة الميليشيات الشيعية، وذلك بالتزامن مع احتفال الجيش بالذكرى المئة لتأسيسه وما شهدته من دعوات ومطالبات لهذا الجيش العريق باستعادة هيئته واستئناف الاضطلاع بدوره الوطني، بعد التراجع الرهيب الذي طاله منذ سنة 2003.

الناصرية (العراق) - أصدر رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي أمرا خاصا بالإفراج عن ضباط وجنود في الجيش العراقي جرى احتجازهم إثر تدخلهم لصالح المتظاهرين ضد قوات مكافحة الشغب في مدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار جنوبي العراق التي تشهد عودة قوية للتظاهرات، بعد أن كانت المدينة إحدى أكبر مراكز انتفاضة أكتوبر 2019 التي عمت أغلب مدن جنوب

وسط العراق، وتواصلت لعدة أشهر ورفعت خلالها مطالب تتعلق بتحسين ظروف العيش وتوفير مناصب العمل ومحاربة الفساد. ولم تلبث أن تدرجت نحو رفع شعارات منادية بإسقاط النظام برمته وإنهاء سيطرة إيران عبر أزرعها المحلية من أحزاب دينية وميليشيات شيعية على القرار السياسي والاقتصادي والأمني العراقي.

وبدأت التطورات الجديدة في الناصرية عندما اعتقلت قوات الأمن أحد المتظاهرين في الناصرية ما أثار موجة من الغضب في أوساط المحتجين المرافقين في ساحة الحويبي، مركز التظاهرات الرئيسية في المدينة.

وتدخلت قوات مكافحة الشغب بالهراوات لتفريق المتظاهرين الذين طالبوا بإطلاق سراح زميلهم، حيث تطور الأمر إلى اشتباك مباشر.

وعندما استخدمت المواجهة، تدخلت قوة من الجيش العراقي تتبع للفرقة التاسعة وأطلق عناصرها النار لفض الاشتباك ومنع قوات مكافحة الشغب وقوات الشرطة الاتحادية من البطش بالمتظاهرين.

وقال شهود عيان إن الجيش مكّن المتظاهرين من طرد قوات مكافحة الشغب والشرطة الاتحادية إلى خارج ساحة الحويبي، والعودة إلى تنظيم صفوفهم في داخلها، وتحصين موقع الاعتصام الخاص بهم.

وتسبب هذا الوضع في إغضب مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري الذي يقول المتظاهرون إنه يحرض قوات مكافحة الشغب ضدهم، وهادي العامري زعيم منظمة بدر الذي يقولون إنه يشجع الشرطة الاتحادية بسبب نؤفه الكبير بين ضباطها وأفرادها، على سحق المشاركين في الاحتجاجات.

ويتهم متظاهرو الناصرية الصدر بركوب موجة التظاهرات ومحاولة تجبيرها لحسابه، بينما يتحدثون علنا عن قيادة العامري الشخصية لعمليات خطف وتعذيب وقتل زملائهم. ومنذ أسابيع يتراسق المتظاهرون كلاميا مع

## المزاج التصالحي في الإقليم يحيي أمل إيران في فتح حوار غير مشروط مع السعودية

طهران - كثفت إيران بشكل لافت من دعواتها للحوار مع السعودية، وذلك في محاولة للاستثمار في المزاج التصالحي السائد في المنطقة والذي وقفت الرياض وراء إنشاعته بقيادتها مسارا للمصالحة بين قطر والدول التي قاطعتها في وقت سابق اعتراضا على سياساتها المضادة لأمن المنطقة واستقرارها.

وانضمّ الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد إلى دعاة الحوار مع السعودية معتبرا أن التعاون بين بلاده والمملكة من شأنه تغيير أوضاع المنطقة واتاحة المجال لإحلال السلام والإعمار والتطور لكل بلدانها.

ويبدو اهتمام طهران بالتحاور مع الرياض على طريقتها ووفق تصوّرها نابعا من حاجتها إلى التهدئة في مرحلة حساسة بفعل ما يجري خلالها من تغييرات متسارعة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وينعكس ذلك الاهتمام في تعدد الأصوات المروجة للتهدئة والداعية للحوار، بالاعتماد على مسؤولين حاليين وسابقين، وحتى على شخصيات قطرية من داخل السلطة وخارجها، ليصبح الأمر بذلك أشبه بحملة منسّقة إيرانية قطرية هدفها التأثير في الموقف السعودي المانع لأي حوار أو مصالحة مع إيران دون إقدام الأخيرة على تغييرات جذرية في سياساتها الإقليمية.

وقال نجاد في حديث لصحيفة القبس الكويتية إن "إيران والسعودية بلدان كبيران ومهمان ومؤثران في المنطقة والأوساط الدولية، ولم تكن هناك خلافات مهمة في علاقاتهما التاريخية"، مضيفا "الصداقة والتعاون والتنسيق.. مطالب يتطلع إليها البلدان والشعبان، ومن شأن كل ذلك تغيير أوضاع المنطقة، وإيجاد نوع من الوحدة بين شعوبها".

ومنذ الإعلان عن انفراج الأزمة بين قطر والدول الأربع في القصة الخليجية المنعدقة مؤخرا بالسعودية، كثف كبار المسؤولين الإيرانيين من إشاراتهم "التصالحية" مع الخليج والسعودية، في محاولة لاستثمار مزاج المصالحات السائد في المنطقة، وكذلك استغلال المتغيرات الدولية.

وعزّز الرئيس الإيراني حسن روحاني في اتصال هاتفي مع أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني "عن أمله في أن تؤيد التطورات الدولية الأخيرة إلى تصحيح سياسات بعض دول المنطقة وتعزيز فرص الحوار لتحقيق تفاهم إقليمي"، مضيفا "لدينا إرادة للحوار والتفاهم وإقامة علاقات أخوية مع دول الخليج"، متجاوزا ذلك إلى التعبير عن ثقته في أن "علاقات دول المنطقة ستكون أفضل خلال الشهور المقبلة".

أما وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف فقد وجه، في معرض تعليقه على المصالحة القطرية الخليجية رسالة "إلى بقية الجيران العرب"، مفادها أن "إيران ليست عدوا أو تهديدا".

ومن جهتها لم تتوان الدوحة في دعم دعوات طهران للحوار مع الرياض، سواء على لسان وزير خارجيتها الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني الذي دعا في وقت سابق إلى "تهدئة التوتر في منطقة الخليج وإلى حوار بين الدول العربية وإيران"، أو بشكل غير رسمي عن طريق رئيس وزرائها الأسبق الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني الذي دعا بدوره إلى فتح حوار بين دول الخليج وإيران وعدم المراهنة على التوتر بين طهران وواشنطن، قائلا في تغريدة على تويتر "اليوم بعد انتهاء التوتر بين دول مجلس التعاون الخليجي ووصول إدارة جديدة للبيت الأبيض، أرى الفرصة قائمة لحوار مع إيران".

ويضمّن انخراط نجاد المنتمي لمعسكر المحافظين الموجود خارج دائرة السلطة منذ هزيمته في الانتخابات الرئاسية سنة 2012 أمام مرشح "المعتادين" آنذاك والرئيس الحالي حسن روحاني، رسالة بأن إيران بمحافظتها و"معتدليتها" تريد الحوار مع السعودية، ولا يبدو تكتيف تلك الدعوات الإيرانية، في هذا التوقيت بالذات، منفصلا عن التغييرات الهامة في المشهد الإقليمي الدولي، سواء لجهة التطورات العميقة التي حدثت مؤخرا في علاقة إسرائيل، بعدد من بلدان المنطقة، أو لجهة انتقال الولايات المتحدة من حكم الجمهوريين بقيادة الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب، إلى حكم الديمقراطيين بقيادة الرئيس المنتخب جو بايدن.

وتخشى إيران من تشكل جبهة واسعة مضادة لها تشترك فيها إسرائيل مع عدد من بلدان المنطقة، وتعمل من خلال دعواتها للحوار على محاولة إضعاف تلك الجبهة وتثبيت عزيمة الدول المنسككة لها على المواجهة والتصدي للسياسات الإيرانية.

وفي المقابل يتوقّع الإيرانيون أن للسعودية هواجس من إزاحة حليفها الكبير دونالد ترامب من حكم الولايات المتحدة وعودة الديمقراطيين إلى البيت الأبيض، وإن من شأن ذلك أن يلين موقف المملكة من إيران ويدفعها إلى قبول التحاور بهدف التخلص من ملف خلافي آخر على غرار الملف القطري، وأيضا الملف اليمني في ما يتعلّق بالخلافات الحادة التي كانت قائمة داخل معسكر



خطوات متناقسة

هادي العامري

مستعدون لإنهاء

التحركات المشبوهة

حفاظا على مصالحنا



وليس واضحا ما إذا كان موقف الكاظمي سينتهي عند حماية الجنود الذين تدخلوا لصالح المتظاهرين، أم أنه سيمتد لمساندة متظاهري الناصرية أمام هجمات الصدر والميليشيات التابعة لإيران، وفي مقدمتها منظمة بدر.

وأعلن تحالف النصر بزعامة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي "رفضه واستنكاره لاستمرار إراقة الدم في ذي قار، باعتباره انتهاكا لكرامة الشعب وأماله، ولقيم الدولة وأمن المجتمع"، ودعا إلى "وقف جادة لإعادة تقييم الأوضاع وضبطها، وتصحيح المسار بما يحقق طموحات الشباب وأهداف الدولة"، مؤكدا أن "شرعية النظام على المحك".

وطالب تحالف العبادي "الحكومة والقوى السياسية بحمل مسؤولياتها لتخطي المرحلة الانتقالية بأقل الأضرار ووفق التزامات واضحة وجادة للانتقال إلى مرحلة دائمة تحقق طموحات الشعب".

## موظفون عراقيون بلا رواتب منذ تسعة أشهر

وأوضح أن "الموظفين الذي تظاهروا حصلوا على موافقات أصولية بالتعيين كمتعاقدين مع وزارة الكهرباء، ويفترض أن يحصلوا على جميع الحقوق".

ويعاني العراق من أزمة مالية حادة بسبب تراجع إيرادات النفط إثر انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية، أثرت على التوقيعات الزمنية لصرف رواتب الموظفين.

والعراق هو فاني أكبر منتج للنفط في منظمة أوبك بعد السعودية، بمتوسط يومي يبلغ 4.6 مليون برميل في الظروف الطبيعية، ويعتمد على الخام لتوفير أكثر من 90 في المئة من إيراداته.

تخصيصات.. المئات من العاملين بنظام العقود مع وزارة الكهرباء يعانون ظروفًا معيشية صعبة.

وأوضح الساعدي أن "مطالب المتظاهرين تلخص بصرف الرواتب المتأخرة، وتضمن فترة في مشروع قانون الموازنة الذي يناقشه البرلمان، يضمن تثبيتنا الدائم (على قوائم موظفي) وزارة الكهرباء".

وردا على مطالبة البرلمان بالتدخل لصرف الرواتب، قال جمال المحمداوي عضو لجنة الطاقة في البرلمان إن "اللجنة ستعمل على تضمين حقوق المتعاقدين من الموظفين مع وزارة الكهرباء في الموازنة".

بغداد - تظاهر المئات من الموظفين المشتغلين بنظام العقود مع وزارة الكهرباء العراقية، الإثنين، وسط العاصمة بغداد بدفع رواتبهم المتأخرة منذ أبريل 2020.

واحتشد المتظاهرون أمام أحد مداخل المنطقة الخضراء وطالبوا رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي ورئيس البرلمان محمد الحلووسى بالتدخل لحل أزمته.

وقال جمال الساعدي، أحد المتظاهرين، لوكالة الأناضول "نطالب بصرف رواتبنا المتوقفة منذ أبريل ولغاية الآن، بحجة عدم وجود